جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلـــــــــــــــــــــــــــــــة الثانيـــــــــــــــــــــــــــــة

المادة : تاريخ أوربا في عصر النهضة

الحكم المطلق في فرنسا

م . م لقاء منذر قدوري

الحكم المطلق في فرنسا :

لقد مارس لملوك فرنسا نفوذهم المطلق إلى أقصى الحدود منذ عهد الملك شارل الثامن عشر(١٤٨٣-١٤٩٨) أذ إن السلطة المطلقة التي تتمتع بها ملك فرنسا اعترف له بها قانونياً وكأنها هبة من الله ، فكان الملك يجمع بيده جميع السلطات بلا حدود ، فهو مصدر كل عدل ومصدر كل تشريع ومصدر السلطة الإدارية ومصدر الحرب والسلام وقائد الجيش، لقد أعلن الملك لويس الخامس عشر(١٧١٥-١٧٧٤) " **في شخصي وحده تستقر السلطة العليا وإلى وحدي تعود السلطة التشريعية دون ارتباط ولا مشاركة ، وعني يصدر النظام العام كله ، وحقوق الأمة ومصالحها وهي بالضرورة متحدة مع حقوقي ومصالحي ولا تستريح إلا بين يدي** كما اعلن في عام ١٧٧٠ في البرلمان" **نحن لا نتلقى تاجنا إلا من الله فالينا وحدنا يعود حق إصدار القوانين التي بموجبها نقود رعايانا ونحكمهم دون ارتباط ولا مشاركة**" على هذه القاعدة أوقفت اجتماعات مجلس الطبقات الأمة عام ١٦١٤عهد الملك لويس الثالث عشر، ولم يبقى في الدولة سوى المجالس الإقليمية والاستشارية ووكلاء الملك المحليين الذين تابعوا أعمالهم تحت مراقبة أعين الملكية ، وقد صرح لوبريه في عهد الملك لويس الثالث عشر قائلا "**ومن ذلك يمكن أن نستنتج إن ملوكنا لا يتلقون صولجانهم إلا من الله وحده فليس مجبرين أن يقدموا أي خضوع لأي سلطة على الأرض ويتمتعون بسائر الحقوق الممنوحة لسيادة التامة المطلقة فهم سادة في مملكتهم**" .

أن العبارة التي اطلقها الملك لويس الرابع عشر (١٦٤٨-١٦١٠) "**الدولة أنا وأنا الدولة** " تدل دلالة واضحة على مدى قوة الملكية وعلى مدى حرص الملك لويس الرابع عشر في المحافظة على السيطرة تامة التي كان يتمتع بها إذ أنه لم يكن من اللائق للرعايا أن يراقب سلطة استمدت أصلها من الله نفسه، "وإنما أعطى الملوك للناس أراد أن يحترم كأنهم ضباطه" وعلى الرغم من أن الملكية الفرنسية قد ظهرت بهذه القوة إلا أنها من جانب

آخر فقدت هيبتها والكثير من عناصرها في أواخر القرن الثامن عشر، وذلك نتيجة لمساوئ الملوك التي تمثلت في كثرة الحروف التي استنزفت الأموال والاروح ، فضلاً عن سوء الإدارة وكثرة الاضطهاد الديني السياسي وفداحة الضرائب ، والمبالغة في الإسراف .

ومع ذلك كان على ملوك فرنسا أن يحترموا المواثيق ويراعوا الأعراف والتقاليد والقوانين الأساسية في المملكة وأن يحترموا والقسم الذي ادوه للكنيسة لمحاربة الهراطقة في بلادهم .

الإدارة في فرنسا

لقد وجد إلى جانب الملك موظفو التاج ومجلس الملك ، وكان يضم هذا المجلس عدد من الأمراء الذين يعينهم الملك ، أما القرارات الهامة فكان تصدر عن "**مجلس القضايا**" المؤلف من لجنة صغيرة يشكلها الملك من أعوانه الخاصين .

وطالما كانت السلطة محصورة بالملك وحده فإن مفهوم الوزارة بالمعنى المعروف حديثاً لم يكن موجوداً ، بل وجد مستشار الملك وعده أمناء في مجلسه إلا أنه هؤلاء الأمناء كان دورهم يتعاظم مع الزمن نظرا للمهمة التي كانوا يشرفون عليها وهي إدارة شؤون أجزاء المملكة باسم الملك ، أما في الاقليم فقد وجدت وظيفة الحاكم الذي كان يوكل سلطة العدل في إقليمه إلى قائم مقامين المدنيين جزائيين، أما الحكام العامين في الأقاليم التي وجدت على الحدود فقد كانت سلطتهم تفوق سلطة الحكام العاديين لأن مهمتهم كانت عسكرية .

البرلمانات

كانت مهمة "**البرلمانات**" ممارسة السلطة القضائية وما يرافقها من وظائف عامة وإدارية ، واهمها كان برلمان باريس الذي تشمل سلطته أراضي الدولة الفرنسية كلها ، وقد تمتع هذا البرلمان بحق تسجيل المراسيم الملكية والأعمال الحكومية لتصبح شرعية، كما تمتع بحق ابداء الرأي للملك

حول هذه المراسيم نفسها ليس انطلاقاً من تأييد الملكية المطلقة بال حرصاً على دعم الملك .

نظام المالية

كان نظام المالية معقداً للغاية، فقد وجد لكل صنف من الواردات نظامه الخاص كالواردات العادية من أملاك الملك ، والواردات غير العادية كالمساعدات وضريبة الشاي والملح وغيرها ، وفي عهد الملك فرانسوا الأول وجد مجلس المالية الذي يشرف على "**خزانة التوفير**" التي تجتمع بها كل الواردات ، اما جباية الضرائب في الأقاليم فقد تمت عن طريق نظام "**الدوائر العمومية**" وقسمت المملكة بموجبه إلى أربع دوائر مالية على رأس كل دائرة مدير ، وقد قسمت الدوائر إلى عدة ناخبيات يدير كل منها موظف ملكي يدعى "**المنتخب**" .

وخير نموذج للحكم المطلق الملك لويس الرابع عشر (١٦٦١-١٧١٥) :

عندما مات مازاران أقبل رؤساء الإدارات على لويس الرابع عشر سائلين إلى من يأتون ليتلقوا تعليماتهم فأجابه ببساطة قاطعة "**إلي**" وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ فرنسا باعتلاء الملك لويس الرابع عشر العرش الفرنسي ، فظهرت آثار هذه المرحلة واضحة في تاريخ أوروبا السياسي طيلة نصف قرن من الزمان ، فهذا الملك استفاد من دروس من سبقه حتى استطاع بعزيمة قوية أن يشغل مكان اثنين من أعظم سياسي ذلك العصر وهما ريشليو ومازاران ، الملكية بالنسبة له "**حرف عظيمة نبيلة فاخرة**" لقد أجمع المؤرخين على قوة شخصية الملك لويس الرابع عشر ومثابرته على العمل وقدرته على استخدام الوزراء والموظفين الأكفاء مهما كانت هويتهم الاجتماعية ، فكان يصر على الأشراف على جميع أمور الدولة ولا يسمح باتخاذ قرار مهما كانت منزلته دون أن يكون مقتنعاً به إلى حد أنه كان يطلب إلى وزرائه أن يوافوه بتقارير المفصلة حتى ولو كانت متناقض مع آرائه ، اهتم الملك لويس الرابع عشر بشؤون الإدارة ، وكان معظم موظفيه من أفراد الطبقة الوسطى الذين اثبتوا جدارتهم بالارتقاء إلى مراكزهم

وتأكيدهم لسلطة الملك المطلقة، أوجد ثلاث مجالس لتصريف شؤون الحكم تجتمع برئاسته للعمل على صياغة ومناقشة قراراته ، وكان "**مجلس الدولة**" بأكثريته من البرجوازيين .

ومع أن لويس الرابع عشر قد وضع نفسه فوق القانون إلا أنه أمرا بتنقيح القوانين بحيث جاءت أرقى القوانين التي وضعت ، وظلت فرنسا تأخذ "**بقانون لويس**" حتى وضع بديلا له نابليون بونابورت، كما أنشأ جهازاً للشرطة لحفظ الأمن في باريس ، واهتم بشؤون المظاهر والأبهة فبنى قصر فرساي الذي كان ايه في الفخامة ، كما كانوا مشجعاً للفن حتى ضم قصره حوالي ٢٥٠٠ لوحة ، عدا ما اشتراه من المنحوتات والتماثيل التي وضعت في عصر النهضة حتى وصف فولتير عصرة بقوله "**أنه أكثر العصور التي شاهدها العالم استنارة** "